مجلس الأمن

مؤقت

السنة الرابعة والسبعون

الجلسة **٨٥٤٨**

الخميس، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	الشيخ الصباح	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيد تشابوتوفيتش
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد سيباكو ريبالا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد آلن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/455)

1917358 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/455)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/455، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر حكومة الكويت على عقد هذه المناقشة بشأن المسائل ذات الأولوية لجامعة الدول العربية ونتائج مؤتمر القم العربي.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية. لقد دأبنا على العمل معا بشأن العديد من أشد المسائل صعوبة التي تواجهها منظمتانا، ومن دواعي سروري البالغ أن أراه يجلس بين ظهرانينا في مجلس الأمن.

منذ اليوم الأول، أوليت الأولوية للتعاون مع المنظمات الإقليمية على منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونعرف أنه ما من منظمة أو بلد يمكنهما التصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها عالمنا اليوم. فالمشاكل العالمية تتطلب حلولاً عالمية. ولذلك تظل الشراكات أساسية لتعزيز تأثيرنا على حياة الناس وتعزيز نظام عالمي قائم على القانون الدولي.

إن تعاوننا مع جامعة الدول العربية يكتسي أهمية محورية. وقد تشرفت بحضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في تونس في آذار/مارس، وأقدر إعادة تأكيد إعلان تونس على ”القيم الكونية السامية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة“ (S/2019/306، التذييل الأول، الفقرة الثالثة من الديباجة). تتقاسم منظمتانا مهمة مشتركة لمنع نشوب النزاعات وتسوية المنازعات والعمل بروح من التضامن والوحدة.

نحن نعمل معا لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية، والنهوض باحترام جميع حقوق الإنسان، وبناء الشمول السياسي للجميع.

نعترف اليوم بتوقعات شعوب المنطقة، بل في الواقع، بتوقعات الشعوب في جميع أنحاء العالم، بالتوصل إلى عقد اجتماعي جديد للتعليم، والوظائف، وفرص الشباب، وتحقيق المساواة للمرأة، واحترام حقوق الإنسان، والحصول على نصيب عادل في الثروة الوطنية. إننا نتفهم الدافع لرؤية أكثر شمولية تتجذر في التعاون والاحترام والكرامة. ونقدر جميع الجهود الرامية إلى المساعدة على كسر الحلقة المفرغة للصراع، بينما نشيد صرحا أمنيا جديدا.

في إطار التحديات التي تواجه المنطقة، تكمن الفرصة للبناء على كلمات ونوايا مواثيق منظمتينا من أجل العمل الذي سيحدث فرقا حقيقيا لشعوب العالم العربي وما يتجاوزه.

فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، على سبيل المثال، نبقي على التزامنا الجماعي برؤية دولتين، استنادا إلى

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمبادئ الراسخة، والاتفاقات السابقة، والقانون الدولي. وكما قلت من قبل، لا يوجد بديل للحل الذي يقوم على وجود دولتين. لا توجد خطة باء. إن السبيل الوحيد لإرساء دعائم السلام الدائم يتمثل في إنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ والتوصل إلى نتيجة تفاوضية بشأن قيام دولتين.

أما في سورية، فقد أدى التصعيد المميت في شمال غرب البلاد إلى نزوح مئات الآلاف من الناس، وإذا استمر يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية أوسع نطاقا بالنسبة إلى ثلاثة ملايين شخص يقيمون في إدلب الكبرى. فبعد أكثر من ثماني سنوات من العنف، لا يزال الصراع في سورية يلحق خسائر فادحة بالسكان المدنيين في البلد، ويفرض أعباء على الدول المجاورة، ويتهدد السلم والأمن الدوليين. وأكرر ندائي من أجل الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي، الذي يجب أن يسود في جميع الظروف، بما في ذلك في مكافحة الإرهاب.

إن العنف المقلق في سورية تذكير صارخ بالحاجة الملحة إلى إيجاد طريق سياسي يفضي إلى سلام مستدام لجميع السوريين. سيتطلب ذلك حلا سياسيا شاملا وموثوقا، يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) برمته، بما في ذلك الدعوة إلى التئام لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والشمولية والتوازن. سيكون من الضروري تقديم الدعم والمشاركة النشطة من المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الجامعة العربية. بالطبع، أي حل يجب أن يحترم السلامة الإقليمية لسورية، بما في ذلك الجولان السوري المحتل.

فيما يتعلق بليبيا، أود أن اشكر جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء على مواصلة دعمها لجهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ولممثلي الخاص، بما في ذلك من خلال اللجنة الرباعية المعنية بليبيا. ومع ذلك، ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء أثر المصادمات المسلحة على البلد وعلى المنطقة. ولا يوجد حل عسكري. يتعين علينا العمل من أجل وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

أرحب بالتواصل المستمر والنشط الذي يقوم به العراق لتعزيز علاقاته مع البلدان المجاورة. وفي المقابل، يحتاج العراق إلى الدعم المستمر والمستدام من المنطقة الإقليمية والمجتمع الدولي للمساعدة في إعادة بناء البلد والتغلب على الصدمات والآثار الناجمة عن داعش. ومن الجدير بالذكر أن جيران العراق العرب لديهم دور حاسم يؤدونه في ذلك. ستواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة إلى حكومة العراق، بما في ذلك من خلال دعم الاستقرار وإعادة الإعمار، وكذلك في تيسير الحوار والتعاون الإقليميين بشأن أمن الحدود، والطاقة، والبيئة، واللاجئين.

إن دور جامعة الدول العربية حيوي في دعم سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية. فلنفعل المزيد لمساعدة لبنان، البلد الذي تأثر تأثرا كبيرا بالتطورات الإقليمية وقام باستضافة سخية لأعداد كبيرة من اللاجئين، في تعزيز مؤسسات الدولة، والتمسك بالتزاماتها الدولية والحفاظ على استقرارها وأمنها.

أما في اليمن، فنواصل العمل من أجل استئناف المفاوضات المفضية إلى حل سياسي مستدام. ويُبذل كل جهد ممكن لوقف المعاناة الهائلة على أرض الواقع جراء التي لا تزال تمثل أكبر أزمة إنسانية في العالم. وتنفيذ اتفاق ستوكهولم في عام ٢٠١٨ لن يؤدي فقط إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية إلى حد كبير، بل سيساعد أيضا في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وتتطلب كل هذه الجهود التحلي بالصبر، وإظهار حسن النية، واستمرار التزامنا جميعا بالحفاظ على المكاسب والبناء عليها.

ألاحظ بقلق بالغ الحوادث الأمنية التي وقعت صباح اليوم في مضيق هرمز. أني أدين بشدة أي هجوم على السفن المدنية. ولا بد للحقائق من أن توضح المسؤوليات عن تلك الحوادث. وإذا كان هناك شيء واحد لا يستطيع العالم تحمله، فهو حدوث مواجهة كبرى في منطقة الخليج.

أما في الصومال، فيجب أن يظل المجتمع الدولي متحدا في دعم التقدم السياسي وتطوير المؤسسات الأمنية. وجامعة الدول العربية شريك رئيسي، سواء بوصفها منظمة أو من خلال فرادى الأعضاء فيها، من أجل الدعم السياسي والتنمية الاقتصادية.

يمر السودان بمرحلة انتقالية حساسة. وتعمل الأمم المتحدة مع الشركاء الإقليميين، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، لدعم هذه العملية بهدف تمكين الأطراف السودانية من التوصل إلى اتفاق بشأن سلطة انتقالية شاملة بقيادة مدنية.

فيما يتعلق بجميع هذه الجهود وما يتجاوزها، نواصل الاستثمار في بناء مشاركتنا مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك من خلال الاستمرار في المشاورات والتعاون. وتشمل هذه الأنشطة المشتركة مع جامعة الدول العربية اجتماعات التعاون العام التي تُعقد كل سنتين، والاجتماعات القطاعية المشتركة بين الوكالات، وممارسات بناء القدرات، وتبادل الموظفين.

إذ أضع ذلك في الحسبان، يسرني أن أبلغ المجلس بأن مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة سيبدأ عمله في هذا الشهر بالذات. وأني ممتن جدا لحكومة مصر لما تقدمه من دعم وكرم ضيافة. وأتوقع تماما أن يؤدي مكتب الاتصال، وهو الأول الممول من الميزانية العادية للأمم المتحدة، إلى تحسين فعّالية التعاون بين منظمتينا. واعتزم مواصلة تلك المشاركة المثمرة وتعميق تعاوننا من أجل النهوض بالرؤية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لصالح الشعوب التي نخدمها بشكل جماعي. وبما أننا نتطلع إلى الأمام معا، يمكن للمجلس أن يواصل التعويل على دعمي الكامل والحثيث في ذلك الأمر.

الرئيس: اشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد احمد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: يسرني بداية أن أتوجه بخالص التهنئة إلى دولة الكويت على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أعرب عن خالص التقدير للدور الذي تضطلع به بصفتها العضو العربي في المجلس، مشيداً بصفة خاصة بمبادرتها القيمة بعقد هذه الجلسة من أجل الارتقاء بمستوى الشراكة بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، وفقا للإطار العام الذي ينظمه الفصل الثامن من الميثاق. كما أتوجه بالشكر للسيد الأمين العام على ما جاء في إحاطته الإعلامية، والتزامه الثابت بتمتين علاقات التعاون والتنسيق المؤسسي بين منظمتينا على نحو يزيد من التكامل بين أنشطتنا في مضمار حفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة العربية، وعلى استمرار تمسكه أيضا بحل الدولتين.

أتحدث إليكم اليوم بوصفي قادماً من منطقة تعج بالنزاعات والأزمات العميقة، التي قد يستعصي بعضها على الحل. إنها نزاعات وأزمات كان لها أثر سلبي بالغ على أجيال من أبنائنا الذين وقعوا في مثالب دوامات من الغضب والإحباط. ومعظم تلك النزاعات والأزمات مدرجة في جدول أعمالكم، كما أوضح لكم ذلك الأمين العام. ولكن مع الأسف ولظروف مختلفة لم يتمكن المجلس، في بعض الأحيان، من اتخاذ مواقف واضحة في التعامل معها، أو إنفاذ المواقف التي توصل إليها لتسويقها.

إن الوضع المعقد في سورية قد دخل عامه التاسع دون أن تلوح في الأفق بوادر حقيقية للحل السياسي الذي ظل المجتمع الدولي يطالب به منذ اندلاع الأزمة في عام ٢٠١١. وفي اليمن يظل الشعب اليمني الضحية لأزمة إنسانية تنجم أساساً عن تشبث فصيل انقلابي بالاستيلاء على عاصمة البلاد على نحو يشكل تهديدا واضحا لجيران اليمن، بل وللملاحة في الممرات البحرية المحيطة به. أما ليبيا، فقد وقعت مجدداً في الأعمال العسكرية بشكل بات يهدد نسيجها الاجتماعي

وفرص استكمال عملية انتقالها السياسي بما يحفظ وحدتها. أما الصومال فإننا نعمل مع شركاء آخرين، مثلما أوضحتم يا سيادة الأمين العام، على ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، وتثبيت السلام فيه وفي كل منطقة القرن الأفريقي باعتبارها جواراً جغرافياً مباشراً وهاماً للعالم العربي.

ومع كل ما تقدم وغيره، لا يمكنني أن أغفل أو أتجاهل مركزية القضية الفلسطينية في ذهن ووجدان العرب شعوبا وقيادات. فاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية كان وسيظل المصدر الأكبر لزعزعة الاستقرار وإذكاء التطرف في إقليم الشرق الأوسط وما وراءه. ولن ينعم هذا الإقليم بأمن، ولن يعرف استقرارا حقيقيا دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي.

وهناك جملة من العوامل الإضافية التي ساهمت كلها في إذكاء حدة كافة هذه النزاعات وتأجيج غيرها من الاضطرابات في المنطقة، وعلى رأسها التدخلات الإقليمية والدولية غير المسبوقة في الشؤون الداخلية للدول العربية، وانتشار الميليشيات والجماعات المسلحة التي تقاتل الجيوش النظامية، وتتحدى سلطة الدولة، وتهدد سيادتها وسلامتها الإقليمية، وتعاظم التهديد الذي تمثله الجماعات الإرهابية التي يتوافر لها الدعم والتمويل والمنابر الإعلامية التي تمكنها من ارتكاب جرائمها وبث خطابها القائم على القتل والكراهية.

أضيف إلى ذلك التطورات المتعلقة والمدانة، وهي تطورات فعلا مقلقة، باستهداف ناقلات النفط في موانئ ومياه الخليج العربي، بالأمس، أو في ١٢ أيار/مايو الماضي، وباستهداف عمق المملكة العربية السعودية بصواريخ باليستية، مثلما شاهدنا أول أمس، فهذه التطورات الخطيرة، من وجهة نظرنا، يجب أن تكون مدعاة لتحرك مجلسكم ضد من يقف وراءها، صونا لأمن واستقرار الإقليم. البعض يلعب بالنار في هذه الأيام، في هذه المنطقة، ويجب أن يتنبه الجميع.

في الوقت الذي تتطلع فيه الجامعة العربية إلى تعظيم فاعلية آليات الشراكة مع الأمم المتحدة، وخاصة مع مجلس الأمن، لتسوية كافة النزاعات والأزمات، ولمعالجة مجمل هذه التحديات، فإنها قد عقدت العزم أيضا على الاضطلاع بدور أكثر فعالية للمساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقتنا العربية، والدفاع عن الأمن القومي العربي لدولها، وردع المخاطر التي تهددها على النحو الذي يكفله الميثاق والقانون الدولي. ولعل القمة العربية الطارئة التي عقدت في مكة المكرمة في ٣١ أيار/مايو الماضي، تمثل أحدث وأفضل دليل على ذلك، إذ اجتمع القادة العرب في دورة استثنائية طارئة، وأدانوا الأعمال الإرهابية التي استهدفت المنشآت النفطية في أراضي السعودية والسفن التجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وجددوا، القادة العرب، تضامنهم الكامل معهما في مواجهة التدخلات والتصرفات الإيرانية، والجرائم التي ترتكبها ميليشيات الحوثي المدعومة من النظام في طهران.

ويهمني في هذا الصدد أن أوضح أن الحفاظ على أمن المنطقة العربية هو شرط محوري لصيانة منظومة الأمن العالمي، وأن تهديده أو النيل منه، ينطوي على تبعات خطيرة لن تقف عند حدود منطقتنا العربية. ومن ثم، فإن التضافر الدولي مطلوب لكي تصل إلى جيراننا رسالة واضحة لا لبس فيها، لكل الجيران، بأن الأنشطة التخريبية لم تعد مقبولة، وأن التخفي وراء الأذرع الإقليمية أو العمليات الرمادية التي لا تُنسب لفاعليها الأصليين هو تكتيك مرفوض من الجميع.

إن رسالتي الأولى والأساسية إليكم اليوم، كممثل لأقدم منظمه إقليمية نالت صفة المراقب لدى الجمعية العامة في عام ١٩٥٠، تتأسس على تطلعنا لإقامة منصة عريضة وقوية للارتقاء بمستوى التشاور بين الجامعة العربية ومجلس الأمن،

وللنظر في سبل ترجمة هذا التنسيق إلى دعم يزيد من العمل المشترك والتكاملي المطلوب بين منظمتينا، أسوة بالترتيبات المتبعة مع منظمات إقليمية أخرى، بما يعزز من جهود حفظ السلام والأمن الدوليين في المنطقة العربية ومصداقيتها، ويتسق مع أحكام القانون الدولي وأهداف منظمتينا ومبادئ ومقاصد ميثاقيهما.

وتحقيقا لذلك، اسمحوا أن أعرض لعدد من الملاحظات والمقترحات.

أولا، إن أي تعاون مثمر بين الجامعة والمجلس يجب أن ينطلق من إرساء ترتيب دائم ومؤسسي لتبادل المعلومات، بشكل يتسم بالشفافية وأيضا بالصراحة، بين الجانبين، كي يكون المجلس مطلعا على رؤية وتقديرات المنظمة الإقليمية المعنية، ويتمكن من بلورة الموقف المناسب وتبني الإجراء السليم الذي ينسجم مع هذه الرؤية وتلك التقديرات عند تناول أي قضية من قضايا المنطقة. وهذه الدعوة ليست في حقيقة الأمر جديدة، وينبغي فقط الالتزام بإنفاذها، إذ أنها تمثل مبدأ مستقرا في علاقات المجلس مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى.

ثانيا، إن الأمر يتطلب بالتوازي مع ذلك الارتقاء بمستوى التنسيق والتفاعل مع الجامعة من قبل مبعوثي وممثلي الأمم المتحدة إلى مناطق النزاعات والأزمات العربية، على النحو الذي يقود حقا إلى وجود فهم موحد ومشترك لأسباب اندلاع أو استمرار هذه النزاعات، ويفضي إلى عمل تكاملي ومتناسق بين المنظمتين لتسويتها.

وأود هنا أن أشيد بصفة خاصة بالالتزام الذي يبديه الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، الدكتور غسان سلامة، الصديق العزيز، وبتعاونه مع الجامعة، وخاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها ليبيا عقب اندلاع المعارك حول العاصمة طرابلس، وتراجع المسار السياسي الذي كان يرعاه، والذي كانت الجامعة، ولا تزال، تدعمه بالكامل. كما نقدر عاليا نهج المفوض العام لوكالة الأونروا في التنسيق والتفاعل المنتظم مع الجامعة، وخاصة من أجل مواجهة الأزمات المالية الحادة التي أصابت موازنتها وأضرت بعملياتها في خدمة اللاجئين الفلسطينيين. ويمثل هذا النوع من التعاون نموذجا إيجابيا نأمل في أن يحتذى به في تعظيم التنسيق بين الجامعة ومبعوثي وكبار مسؤولي الأمم المتحدة المعنيين بقضايا المنطقة العربية، وفي جهات أخرى.

ثالثا، هناك تاريخ ممتد من التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والجامعة في شتى ميادين الاهتمامات المشتركة للمنظمتين، إذ تم وضع الإطار التنظيمي لهذه العلاقة منذ قرابة الثلاثين عاما، عندما وقع الجانبان على اتفاقية التعاون بينهما في عام ١٩٨٩، وشرعا بعد ذلك في تحديث نص هذه الاتفاقية بالتوقيع على بروتوكول إضافي لتطويرها في عام ٢٠١٦. وتوفر هذه الاتفاقية، والآليات المنبثقة عنها، وكذا الاستعدادات الجارية في الأمم المتحدة لافتتاح مكتب اتصال دائم لدى الجامعة بالقاهرة، والذي أشرتم إليه معالي الأمين العام، إطارا شاملا لدفع التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والجامعة العربية. ونثق في إمكانية توظيف هذا الإطار لتطوير التعاون الذي ننشده مع مجلس الأمن، ليس فقط لتسوية النزاعات المسلحة وإنما لمعالجة كل ما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بمفهومه الواسع، سواء كان مرتبطا بنزع السلاح وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، أو مكافحة الإرهاب، أو حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، أو الأزمات الإنسانية وتدفق اللاجئين والنازحين والهجرة غير النظامية.

معالي الأمين العام، أعدكم أنني سوف أرعاه رعاية كاملة، وسوف أبقى دائما على التواصل معه، وأمده بكل الدعم الذي يؤكد مهمته في القاهرة.

رابعا، إن التعاون الذي نتطلع إليه مع مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة يجب أن يمتد ليشمل كافة مراحل الإنذار المبكر

والوساطة والمساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية وتسوية النزاعات وبناء واستدامة السلام بعد انتهاء النزاع.

وهنـاك أمثلـة متعددة من العمل المشترك الذي قمنا به سوياً في هذه المجالات، لعل أبرزها كان تعيين الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سورية عام ٢٠١٢، وكذا إنشاء المجموعة الرباعية المعنية بليبيا بين الأمم المتحدة والجامعة والاتحادين الأوروبي والأفريقي.

وأقدر هنا أنه يجب علينا استخلاص الدروس من هذه التجارب ومثيلاتها، والعمل على تكرار ما تحقق من نجاحات بفضلها في الحالات الأخرى، القائمة أو الناشئة، التي تستلزم تحركاً مشتركاً لمنع نشوب الأزمات فيها أو للحيلولة دون تفاقمها، وصولاً إلى تسويتها والتحصن من مخاطر تجددها. كما نرحب، في هذا الصدد، بالدعم المؤسسي الذي تقدمه لنا الأمم المتحدة لبناء القدرات الذاتية للجامعة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة العربية، التي نسعى إلى تطويرها للوصول إلى مرحلة تشكيل وإيفاد بعثات سلام ميدانية إلى مواقع الأزمات العربية في المستقبل القريب. ومرة أخرى، سيادة الأمين العام، فإن هذا التدريب مفيد للغاية وأنتم تبذلون الكثير وتقدمون موارد – حقيقة – مفيدة وهامة لنا وهناك تدريبات كثيرة تتم على مستوى الجامعة العربية، ونشكركم على ذلك.

خامساً؛ تظل الجامعة العربية، رغم جسامة التحديات التي تواجه منطقتنا، كمنظمة إقليمية وكتجمع لدولها الأعضاء، شريكا فاعلاً في منظومة العمل متعدد الأطراف ومساهماً رئيسياً في جهود صون السلم والأمن الدوليين، ليس فقط في المنطقة العربية وإنما في الجوار الجغرافي للعالم العربي وغيره من مواقع الأزمات.

فهناك دول عربية مثل مصر والأردن والمغرب تتصـدر قائمة الدول المساهمة بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعد دول عربية مثل الكويت والسعودية والإمارات وقطر من أكبر الدول المانحة إسهاماً في تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية لمعالجة الأزمات الإنسانية في سورية والعراق واليمن والصومال ودعماً لموازنة وأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). لقد نجحنا جميعا في سد الثغرة في العام الماضي بالنسبة لميزانية الأونروا ونأمل في أن نسعى هذا العام وننجح أيضا في سد هذه الثغرة.

كما إن دولاً عربية اضطلعت بدور دبلوماسي ملموس لرعاية المصالحات التاريخية في القرن الأفريقي، وتقدمت أيضاً بدعم مالي ولوجستي لدول منطقة الساحل، لتعزيز قدراتها على مكافحة جماعة بوكو حرام والتنظيمات الإرهابية الأخرى الناشطة على أراضيـها. وهنـاك مؤسسات عربية عريقة مثل الأزهر الشريف شريكة في تحالف الأمم المتحدة للحضارات وداعمة للحوار بين الأديان والشعوب بشكل ينمي ثقافة السلام والاعتدال والتسـامح في منطقتنا العربية وخارجها.

وأقدر أن مجمل هذه المساهمات، وغيرها، يصب كله في مسار تدعيم علاقات التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة ويظهر فوائد التعاون والتكامل الذي يمكن ويجب أن يتحقق بيننا.

سادساً وأخيرا؛ أجد لزاماً علي أن أحذر مجدداً من مخاطر إبقاء الوضع الفلسطيني على ما هو عليه على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وخاصة في ظل الممارسات القمعية لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وسعيـها المحموم إلى التوسع وضم الأراضي العربية، بل والتشكيك في الحق الفلسطيني ذاته وعدالة قضيته، والسعي عوضاً عن ذلك إلى شرعنة احتلال الأرض ثم ضمها بطريقة غير قانونية، عبر الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، والتشكيك في قضية اللاجئين العادلة التي تبنتها هذه المنظمة منذ ٧٠ عاماً.

وإذ أثق في أنكم تعلمون جيداً الثوابت التي عبرت عنها الجامعة العربية إزاء هذه القضية عبر عقود طويلة، فإنني أثق أيضاً

في أن المجلس يدرك تماماً خطورة ما أتحدث عنه، إذ أن السعي إلى تسوية القضية الفلسطينية خارج إطار القانون الدولي وإغفال قضايا الوضع النهائي المستقرة التي ترتكز على حل الدولتين أو اختلاق مسار اقتصادي أو تنموي بديل يبقي على الاحتلال، يمثل كله ضربة قاصمة للبنيان القانوني الدولي ولمصداقية مجلس الأمن وللمبادئ الثابتة التي قامت عليها الأمم المتحدة. وأدعو مجلس الأمن، في هذا الصدد، إلى تحمل مسئولياته كاملة، من دون انتقائية أو معايير مزدوجة، لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ولإنفاذ قراراته السابقة كاملة وإلزام إسرائيل بتنفيذها تنفيذا كاملا.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود، في الختام، أن أعلن بوضوح أننا ندرك تماما الديناميات السياسية الداخلية المحيطة بما ينتهجه مجلس الأمن من نهج – أو عدمه – تجاه العديد من الأزمات المعقدة التي تبتلى بها المنطقة العربية. وإنني على ثقة من أن المجلس يقدر كذلك التعقيدات والتوترات التي تتخلل نظامنا العربي أحيانا وتحد من قدرته على الاستجابة بشكل جماعي للتحديات الأمنية التي تواجهه.

ومع ذلك، لا ينبغي لهذه الاعتبارات أن تكون مسوغا للتقاعس عن العمل أو تؤدي إلى أي تنازل عن التزام المجلس باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وما زلت على قناعة بنفس القدر بأن تعزيز الشراكة التعاونية بين الأمم المتحدة والجامعة العربية يشكل وسيلة لا غنى عنها لتمكين كل من مجلس الأمن ومنظمتنا الإقليمية من تحمل مسؤولياتهما الجوهرية والاضطلاع بواجباتهما على نحو أفضل في تعزيز وصون السلم والأمن في منطقتنا.

وهذه الشراكة وحدها لا تكفي لحل العد الكبير من حالات الطوارئ المتعددة التي تعمل على ضمور المنطقة العربية، ومع ذلك تشكل شرطا هاما يجسد إرادتنا السياسية الجماعية للتصدي لهذه الأزمات والعمل على نحو متكامل يعكس بصدق نص وروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. كما أنها تُضفي على المجلس الشرعية والمصداقية الإضافيتين اللتين يحتاج إليهما لاختطاط أنسب نُهج للعمل وكفالة الدعم اللازم لقراراته تجاه منطقتنا.

الرئيس: أشكر معالي السيد أحمد أبو الغيط على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس وزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

أود بداية أن أغتنم هذه المناسبة لأرحب بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، للمشاركة معنا في جلسة اليوم. وأثمن إحاطتيهما الهامتين والقيمتين وتأكيدهما على أهمية تعزيز التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

إن الهدف من دعوة دولة الكويت لعقد اجتماعنا اليوم، كما أوضحنا في الورقة المفاهيمية التي وزعت عليكم (S/2019/455، المرفق)، يأتي ترسيخا للمبدأ الهام الذي وضع أسسه ميثاق الأمم المتحدة في فصله الثامن، الذي يشجع المنظمات الإقليمية على معالجة الأمور والأزمات الإقليمية طالما اتسقت مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مع اللجوء إلى مجلس الأمن لإيجاد الحلول الكفيلة بحل النزاعات وصيانة السلم والأمن الدوليين. كما تطلب الفقرة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق من مجلس الأمن،

> ”أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية.“

وقد أكد قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، الذي يشجع مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية على الدفع قدما بمسيرة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ولعل عقد جلستنا اليوم،

التي تعد الأولى في إطار هذا البند، بداية لمرحلة جديدة في تاريخ التعاون بين المنظمتين.

وكما تعلمون فإن جامعة الدول العربية، كمنظمة إقليمية، رأت النور في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ - أي قبل إنشاء الأمم المتحدة، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. وتمتد جذور العلاقة بينهما إلى خمسينيات القرن الماضي، وتحكمها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بالإضافة إلى اتفاقي التعاون لعامي ١٩٦٠ و ١٩٨٩، وبروتوكولهما المعدل لعام ٢٠١٦، اللذان يؤطران العلاقات بين هاتين المنظمتين ويحثانهما على تعزيز وتعميق أواصر هذه العلاقة.

وفي هذا السياق، نرحب بقرب افتتاح مكتب الارتباط للأمم المتحدة لدى جامعة الدول العربية، وذلك تنفيذا لما تم الاتفاق عليه في البروتوكول المعدل المذكور سابقا، وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٧٣، المتخذ في دورتها الحالية، والذي يؤكد على أن فتح المكتب سالف الذكر سيزيد من فعالية التعاون بين أمانتي المنظمتين. كما يقر بأهمية وضرورة مواصلة تعزيز التعاون بينهما سعيا لتحقيق الغايات والأهداف المشتركة.

فالرغبة الصادقة متبادلة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية للنهوض بالتعاون والشراكة بين المنظمتين. وإن مشاركة معالي الأمين العام للأمم المتحدة في أعمال اجتماعات جامعة الدول العربية على مستوى القمة ومشاركة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية في أعمال الجزء الرفيع المستوى للدورات العادية للجمعية العامة بصورة متواصلة يعد أبلغ دليل على حرص الجانبين على مواصلة تعزيز التعاون بين المنظمتين.

لقد نوه مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2012/20 بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للإسهام في المساعي الجماعية الرامية إلى تسوية النزاعات في الشرق الأوسط بالطرق السلمية، إضافة إلى تعزيز الاستجابات الدولية للتحولات التي تشهدها المنطقة. كما أقر بأهمية التعاون في مجال بناء القدرات لصون السلم والأمن الدوليين، وأعرب عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز التعاون بينهما وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

ألا أن ذلك التعاون ما زال دون المستوى والطموح والتطلعات حتى بعد التوقيع على بروتوكول التعديل لاتفاق التعاون بين المنظمتين. وفي ظل ما تشهده منطقتنا من مخاطر وتحديات هائلة وعميقة ومعقدة ومشهد سياسي قاتم بلغت على إثرها القضايا العربية المدرجة في جدول أعمال المجلس تسع قضايا، وينشغل المجلس ببعضها منذ سنوات طويلة، وأبرزها القضية الفلسطينية، وهي القضية المركزية للدول العربية والتي تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي. وبدون التوصل إلى حل دائم وعادل وشامل لها، سيستمر التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

وإذ أؤيد ما تطرق إليه معالي الأمين العام للأمم المتحدة ومعالي الأمين العام للجامعة العربية من إشارة إلى ما شهدناه صباح هذا اليوم، فإننا ندين استهداف ناقلتي نفط في خليج عمان، والذي يأتي مؤخرا ضمن سلسلة مستمرة من الأعمال التخريبية التي تمس سلامة الممرات المائية وتقوض أمن الطاقة في العالم، مما يهدد الأمن والسلم الدوليين، مجددين في هذا الصدد دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة للحيلولة دون المزيد من التوتر في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ومن جانب آخر، وفي سياق استعراضنا لأوجه التعاون القائم بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، والذي يأتي ترجمة لما جاء في البيان الرئاسي سالف الذكر، لا بد أن نشير إلى بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها هذه العلاقة، والمتمثلة في عقد الاجتماع التشاوري الأول على مستوى الممثلين الدائمين في مجلس الأمن ونظرائهم لدى جامعة الدول العربية في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٦، حيث تم بحث جملة من القضايا ذات

الاهتمام المشترك، معبرين عن تمنياتنا بأن يتواصل عقد مثل هذه الاجتماعات التشاورية لما لها من أهمية ودور من خلال تبادل الآراء ووجهات النظر حول التعامل مع القضايا العربية. من جانب آخر، نأمل في مواصلة المشاورات الدورية القائمة بين الأمانتين على جميع المستويات من أجل تبادل المعلومات واستعراض وتعزيز آليات التنسيق والمتابعة، لا سيما في المجالات السياسية والأمنية، مؤكدين في هذا الصدد على محورية وأهمية تكثيف التنسيق بين المنظمتين بشأن المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة للتعامل مع القضايا الحالية في المنطقة، كالأزمات في كل من سورية وليبيا واليمن والصومال، وذلك وصولا إلى فهم أكثر شمولا لهذه الأزمات وتعزيز قدرة المنظمتين على التوصل إلى حلول فعالة لها من خلال العمل المشترك في مجالات عدة، مثل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام واستدامته، خاصة في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز على بناء القدرات المدنية والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وقضايا اللاجئين والهجرة ومكافحة الإرهاب.

إن تعزيز التعاون بين المنظمتين والنهوض بهما يتطلب وجود إطار مؤسسي يؤطر هذه العلاقة ويمنحها القاعدة والمرجعية القانونية. وقد بذلت دولة الكويت جهودا من أجل التوصل إلى إطار مؤسسي قانوني يمهد الطريق لمرحلة تعاون جديدة بين المنظمتين. ويحدونا الأمل أن يتحقق ذلك قبل انتهاء عضويتنا في مجلس الأمن. فالتطورات في المنطقة تؤكد مرة أخرى على ضرورة احترام المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويأتي على رأسها احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويتطلب منا تقديم المزيد من التعاون وتوسيع آفاقه والعمل على تقريب واختصار المسافة بين ما تتخذه المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن من قرارات والعمل على تنفيذها. ونحن على يقين بأن جامعة الدول العربية بإمكانها أن تسهم بشكل إيجابي في دعم جهود الأمم المتحدة للتغلب على التحديات التي تواجه دول المنطقة.

وفي الختام، نؤكد مجددا على إيمان دولة الكويت التام بأن أهم الدعائم التي يقوم عليها السلم والأمن الدوليين هو احترام مبادئ الميثاق واضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته ومتابعة تنفيذ قراراته. ونرى أن عدم تنفيذ تلك القرارات هو أحد الأسباب الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار إقليميا ودوليا، مع التأكيد على اقتناعنا الراسخ بمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال الحوار والمفاوضات والوساطة، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. كما لا يفوتنا في هذه المناسبة أن نشكر الدول الأعضاء في مجلس الأمن على موافقتها وتعاونها فيما يتعلق بنص مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية هذه الجلسة من أجل الدفع بالعلاقة بين المنظمتين وتعزيزها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد تشابوتوفيتش (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا بفرصة المشاركة في جلسة الإحاطة اليوم والمناقشة بشأن التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. وأود أن أعرب عن امتناني لمعالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، وزير خارجية دولة الكويت، على مبادرته القيمة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للإحاطتين الإعلاميتين الموضوعيتين اللتين قدمهما اليوم الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط.

لقد زرت أمانة جامعة الدول العربية في القاهرة مؤخرا. وأتاحت لي هذه الزيارة الفرصة للحصول على فهم أكثر شمولا للمواقف الإقليمية إزاء التطورات الحاصلة في المنطقة، بما في ذلك دور المنظمة وأهميتها في تقديم حلول بناءة.

وترى بولندا أن هناك قيمة مضافة للمزيد من التعاون الوثيق التنفيذي الفعال بين هاتين المنظمتين الهامتين. ونعمل بنشاط أيضا على تعزيز الاتصالات الثنائية مع البلدان العربية والإسهام في الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإقليمية. ولذلك السبب، نرى أن هذه المناقشة قد أتت في الوقت المناسب ونولي أهمية كبيرة لنتائجها.

ويواجه العالم العربي العديد من التحديات في الوقت الراهن. فالحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تجعلنا نشعر بالتفاؤل. وإن للنزاعات الداخلية التي طال أمدها في سورية واليمن وليبيا آثارا سلبية على البلدان المجاورة. ويؤدي الإرهاب والتطرف والهجرة الجماعية غير المشروعة وتغير المناخ إلى تفاقم الآثار السلبية لتلك النزاعات التي لم تحل. وتشهد المنطقة العديد من التحديات الإنسانية. ويواجه الملايين من الأشخاص في سورية واليمن وليبيا وفلسطين الحرمان والمشاكل المتعلقة بالحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم، وعلق الكثيرون منهم في معمعة النزاعات العسكرية.

وإن من واجبنا بوصفنا المجتمع الدولي، أن نبذل قصارى جهدنا لإنهاء معاناة هؤلاء الأشخاص واستعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة. ولا يمكننا التغاضي عن التوتر في العلاقات بين إيران والبلدان العربية أو الحاجة إلى وقف التصعيد في المنطقة على نطاق أوسع، ولا سيما في منطقة الخليج. وعلاوة على ذلك، لا يمكن لعملية السلام في الشرق الأوسط أن تمضي قدما وبصورة فعالة ما بقي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني دون حل. ولا شك أن هناك حاجة ملحّة إلى أقصى قدر من التعاون بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إن كان للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات المساهمة الرئيسية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، أن تحقق قدرا من التآزر.

وشهدنا خلال السنوات الأخيرة زيادة في استخدام الوساطة بوصفها أداة لإدارة الأزمات والعمل من أجل التسوية السلمية للنزاعات. لكن ولكي تكون أداة فعالة، فإن ذلك يتطلب الالتزام القوي من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات العالمية ذات الصلة. ويوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة أساسا متينا لتعاون من هذا القبيل، وهو ما أكده الأمين العام في تقريره عن هذه المسألة بالذات (S/2018/592). ولا يسعنا إلا بالعمل معا أن نعزز قدرتنا على منع وحل النزاعات والأزمات الأخرى التي تهدد البشرية.

ومن الواضح أن تحقيق النجاح ليس مضمونا، بيد أننا نحرز تقدما في هذا المجال. وتعدُّ جلسة اليوم دليلا آخر على تلك الحقيقة. ولكن علينا أن نتذكر أن تحقيق نتائج هامة من خلال العمل معا، يقتضي أن نتعلم كيفية تحديد المنافع المتبادلة وتجنب المنافسة الهدامة. وليس ثمة وسيلة أخرى لبلوغ ذلك الهدف سوى تقييم التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على نحو مستمر. وأرى أنه سيكون من المجدي أيضا الاستفادة من الخبرات وأمثلة أفضل الممارسات التي طورتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وخاصة فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة. وأرى أنه ينبغي لجامعة الدول العربية أن تأخذ هذه الممارسة على محمل الجد.

وأود أن أؤكد مجددا أنه لا يمكن تسوية الخلافات السياسية والاستراتيجية بدون التوصل إلى توافق في الآراء بين الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ويتطلب حل تحديات السلام والأمن في العالم العربي الوساطة والدعم الخارجيين. وعلى الرغم من تعاون الجهات الوطنية والدولية في الميدان، فلا تزال سياساتها غير منسقة إلى حد ما، إن لم تكن متعارضة في بعض الأحيان. ويتطلب إيجاد حلول ناجعة للتحديات القائمة إقامة جبهة على نطاق أوسع بين هذه الأطراف المتعاونة. وهناك حاجة إلى رؤية متماسكة عِوضا

عن النهج القائم على لعبة المحصلة الصفرية. وتقتضي تلك الرؤية قدرا من الاتساق بين هذه الجهات الرئيسية الفاعلة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين وروسيا وغيرها.

ومن ذلك المنطلق، استضافت بولندا، إلى جانب الولايات المتحدة، مؤتمرا في وارسو في شباط/فبراير بشأن الأمن في الشرق الأوسط. وكان الاجتماع مناسبة للشروع في عملية نأمل أن تسهم في معالجة المشاكل الأمنية المحددة في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق مزيد من الاستقرار والثقة في المنطقة. وفي ذلك الاجتماع، ناقشت البعثات الخارجية وكبار المسؤولين والوزراء من أكثر من ٦٠ بلدا، بما في ذلك الدول العربية وإسرائيل وبلدان الشرق الأوسط وبلدان الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرون، فضلا عن الولايات المتحدة، كيفية حل المشاكل الأمنية في المنطقة. واتفقنا على أنه ينبغي أن نواصل هذه العملية من خلال التعاون في شكل أفرقة عاملة. ونأمل في المشاركة الواسعة لممثلي الدول في البحث عن حلول ملموسة للشرق الأوسط في مسائل من قبيل مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة وأمن الفضاء الإلكتروني والأمن البحري وأمن الطيران والطاقة وحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية.

ويجب على الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أن توحِّدا جهودهما وتتعاونا على إيجاد سبيل لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وسوف يكون التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على مستوى جديد مفيدا لنا جميعا. ونرحب بإعلان الأمين العام للتو عن فتح مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة في جامعة الدول العربية في القاهرة. ومن شأن هذه التدابير وغيرها مثل تلك التي ذكرها مقدمو الإحاطات أن تساعد على تعزيز التعاون بين المنظمتين.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إنه لشرف لي أن أراكم هنا في هذه القاعة مرة أخرى، سيدي الرئيس، وأن نرحب بكم في نيويورك. ونشيد بمجلس الأمن على برنامج عمله الموضوعي تحت رئاسة دولة الكويت، بما في ذلك هذه الإحاطة الهامة.

ونعرب عن عميق امتناننا للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام لجامعة الدول العربية على إحاطتيهما، ولوزير خارجية بولندا على بيانه.

واستنادا إلى قناعتنا وخبرتنا، فإن لدينا إيمانا راسخا بأن في الإمكان تحقيق نتيجة أفضل من خلال التعاون والحوار الشامل – وهي نتيجة تتضمن مجموعة أكبر من الاعتبارات والتوصيات التي تجعلنا أقرب من التوصل إلى حلول أنسب وأكثر استدامة. وعليه، فإننا ندعم الجهود والاستراتيجيات التي تمكّن من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها اللبنات الأساسية للحفاظ على السلام والأمن على أساس الميثاق والقوانين ذات الصلة.

ويعدُّ ما يسمى بشبكة تعددية الأطراف أو التعاون المتعدد الأطراف الذي أنشئ للتصدي للتحديات بالغة التعقيد والمتعددة الأبعاد التي نواجهها والتي لا يمكن التنبؤ بها، علاوة على تحسين الأمن الجماعي، سمات رئيسية لثقافة الأمم المتحدة، وهي من الأهمية بمكان في الشرق الأوسط، بفضل إسهام جامعة الدول العربية. واتساقا مع نموذج ذلك التعاون الذي لا غنى عنه بين الأمم المتحدة والمناطق الأخرى في العالم، من خلال هيئاتها التمثيلية وفي ضوء استمرار وطابع النزاعات في الشرق الأوسط والمناطق المحيطة بها، بما في ذلك قضية فلسطين والنزاعات في سورية وليبيا واليمن التي يُخصّص لها قسط كبير من جدول أعمال المجلس، فإننا نتفق مع القول باستفادتنا من اتباع نهج إقليمي شامل. ولهذا السبب، فإننا نولي أهمية لتعزيز شراكتنا مع جامعة الدول العربية.

وتتيح لنا خبرتنا بجميع مراحل دورة النزاع، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات أو إيجاد تسوية سلمية لها، تقدير إسهامات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي

تتسم آثارها المباشرة على الحقائق الميدانية وعلاقتها بها بأنها فريدة وغير قابلة للتكرار، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون بشأن المسائل المتصلة بالمياه وحقوق الإنسان والعنف الجنسي في حالات النزاع والهجرة واللاجئين ومكافحة الإرهاب – وهي مواضيع محورية في الجهد الجماعي للاستقرار الدولي.

لذا، فإننا نتفق على أهمية إقامة شراكة فعالة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من خلال المشاورات المنتظمة والعمل المنسق على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي، ونرحّب بالافتتاح الوشيك لمكتب للأمم المتحدة للاتصال في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة وبجهود الجامعة الرامية إلى بناء القدرات في مجالات منع نشوب النزاعات وإدارتها والوساطة والتفاوض وحفظ السلام بوصفها تطورات إيجابية.

ونرحّب أيضاً بجلسة اليوم والمتابعة الفعالة لها، إدراكاً منّا بأن المجلس يمكن أن يستفيد من تعميق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في المجالات المتصلة بالسياسة الأمنية، وبالتالي المساهمة في الجهود الجماعية الرامية إلى حل النزاعات المستمرة في الشرق الأوسط، وفاء بالتطلعات المشروعة لشعوب المنطقة إلى العيش في سلام وأمن.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، بوصفكم تترأسون اليوم أول جلسة على الإطلاق لمجلس الأمن بشأن التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. كما نشكر الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش والأمين العام لجامعة الدول العربية أبو الغيط على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضاً أن نرحّب بحضور وزير خارجية بولندا لجلسة اليوم.

وأريد أن أنضم إلى الأمينين العامين في إدانة الهجوم الذي وقع اليوم على سفن بحرية في خليج عُمان. ويجب أن نحافظ على أمن الممرات البحرية من أجل التجارة والسفر العالميين.

ينيط ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويُسلّم الفصل الثامن من الميثاق أيضاً بالأدوار التكميلية للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في هذا الصدد. وقد أثمرت المواءمة الاستراتيجية بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية نتائج فعالة، كما شهدنا في حالتي الصومال والسودان، ضمن أمثلة أخرى عديدة. وينبغي تعزيز هذا التنسيق وجعله أكثر نظامية وإضفاء الطابع الرسمي عليه بقدر أكبر. ولهذا السبب، أيدت جنوب أفريقيا باستمرار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وكما يعلم أعضاء المجلس ويذكرون، فقد أدّت جنوب أفريقيا دوراً رائداً في اتخاذ القرارين ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) من أجل مواصلة تعزيز العلاقة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. ومن خلال هذه القرارات، وبوصفنا بلداً ممثلاً للقارة الأفريقية، برهنّا على إرادتنا السياسية الجماعية من أجل تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

ونعتقد أيضاً أن التعاون بين المنظمات الإقليمية على نفس القدر من الأهمية، ولا سيما في حالات تداخل العضوية، كما هو الحال مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. وفي هذه الحالات، ينبغي للمنظمات الإقليمية أن تتعاون لإيجاد حلول إقليمية لهذه التحديات المشتركة مثل منع نشوب النزاعات وحلّها، ولا سيما تلك التي تجتاح أفريقيا والعالم العربي.

وترى جنوب أفريقيا أن التعاون بين الهيئات العالمية والإقليمية بالغ الأهمية للتوصل إلى فهم أعمق للتحديات الإقليمية والبحث عن حلول لتحقيق السلام والأمن الإقليميين وتنفيذ الحلول والاتفاقات والأطر المتفق عليها. ومنذ بدء التعاون بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وجدنا أن العلاقة بين المجلسين مجدية ومفيدة في إيجاد

أرضية مشتركة بشأن قضايا السلام والأمن في القارة الأفريقية. وتؤيد جنوب أفريقيا تأييداً تاماً تحسين التعاون وزيادته بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، نظرا لأهميته للتصدي للنزاعات في المنطقة العربية.

وتقدّر جنوب أفريقيا الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية بهدف تعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما تلك التي تهدف إلى النهوض بعملية السلام في المنطقة، وهي أقدم بند يتعلق بالسلام والأمن في جدول أعمال المجلس. لذا، فمن الأهمية بمكان أن تعزز الأمم المتحدة تعاونها مع جامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، ترحّب جنوب أفريقيا بتعيين السيد محمد خالد الخياري في منصب الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، ذلك المنصب الذي أُنشئ كجزء من الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لهيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن.

ونشدد على أن تعاون المجلس مع جامعة الدول العربية ينبغي أن يكون متسقاً في معالجة جميع النزاعات في الشرق الأوسط، لا قائماً على اختيار بعضها على حساب البعض الآخر بصورة انتقائية. ولا بدّ من معالجة الأسباب الكامنة وراء الانتفاضات والنزاعات طويلة الأمد بطريقة منسقة. ولم نشهد تطبيق نهج كهذا على الشرق الأوسط. فقد كان هناك رد فعل دولي سريع على بعض النزاعات، في حين لا نجد مثل هذا التعاون في نزاعات أخرى. ويتجلّى ذلك بوضوح عندما يتعلق الأمر بالقضية الإسرائيلية – الفلسطينية، وهو أمر غير مقبول.

وبينما نواصل توطيد وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية، فإننا ندعو أعضاء المجلس إلى تقدير قيمة هذه العلاقات ودعمها والاستفادة منها على الدوام في صون السلم والأمن الدوليين.

ونؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيُعتمد في نهاية مداولاتنا.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أرحّب بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزير خارجية بولندا في مجلس الأمن اليوم. وأشكر جميع المتكلمين ومقدمي الإحاطات الإعلامية، بما في ذلك الأمين العام أنطونيو غوتيريش، على إسهاماتهم في المناقشة الجارية اليوم.

تؤيد الولايات المتحدة استمرار التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، بما في ذلك بشأن المسائل الرئيسية مثل مكافحة الإرهاب ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإدارة الموارد الطبيعية. ونقدّر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء مكتب للاتصال في القاهرة من أجل تعزيز التنسيق ونتطلع إلى فتحه في القريب العاجل.

كما تقدّر الولايات المتحدة شراكتها مع جامعة الدول العربية ونشكر الجامعة على العمل معنا بشأن رؤيتنا للشرق الأوسط مستقراً ومزدهراً وآمناً، بما في ذلك الدعم المستمر من الجامعة للرئيس هادي منصور والحكومة الشرعية في اليمن، فيما تتوسّط الأمم المتحدة بين الطرفين للتوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء النزاع في ذلك البلد. ونقدر أيضاً الدعم المهم من الجامعة للتحالف العالمي لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد تم حالياً تحرير كامل الأراضي التي كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر عليها في العراق وشمال شرقي سورية. وينبغي للدول الـ ٧٥ والمنظمات الدولية الخمس الأعضاء في التحالف العالمي أن تفخر أيما افتخار بهذا الإنجاز. وقد بدأنا في بذل جهد غير مسبوق، من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا المحليين، لتحقيق الاستقرار العسكري وإطلاق حملة لتوجيه رسائل مضادة وإنفاذ القانون من أجل مكافحة أيديولوجية التنظيم الشريرة والحيلولة دون شن هجمات على أوطاننا وموظفينا ومواطنينا ومصالحنا.

كما نثني على أصدقائنا وحلفائنا في إطار جامعة الدول العربية لوقوفهم بحزم لعدم القبول بسورية الأسد مرة أخرى وعدم

تطبيع العلاقات مع نظامه إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويكتسي التضامن الدولي ضد تطبيع العلاقات أهمية بالغة في المساعدة على أن يدرك نظام الأسد أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. فلن يتحقق السلام الطويل الأجل والاستقرار في سورية والبلدان المجاورة لها إلا من خلال حل سياسي، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولا تزال إيران تشكل أخطر تهديد للسلم والأمن الإقليميين، إذ تشارك في العديد من الأنشطة الخبيثة في المنطقة. وترحب الولايات المتحدة ببيان جامعة الدول العربية الصادر في ٣١ أيار/مايو، عقب الاجتماع الذي عقدته في مكة، والذي نددت فيه بسلوك إيران المزعزع للاستقرار. لقد بذلت إيران جهدا كبيرا لإطالة أمد النزاعات الإقليمية التي تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة وتزيد من المعاناة البشرية. وتقوم الولايات المتحدة بالضغط على النظام الإيراني لإنهاء دوره في هذه النزاعات والحد من دعمه للميليشيات العميلة. ففرادى دول المنطقة عرضة لما تمارسه إيران من إكراه وتخويف وسلوك خبيث. والواقع أن إيران أنفقت العديد من مواردها لإدامة أيديولوجيتها الثورية وأنشطتها الخبيثة في المنطقة. وينبغي التصدي لها بجبهة موحدة قوية.

ومن غير المقبول أن يقوم أي طرف بمهاجمة السفن التجارية، وتثير الهجمات التي شنت اليوم على سفينتين في خليج عمان شواغل بالغة الخطورة. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة، وستواصل تقييم الحالة.

وبخصوص السلام في الشرق الأوسط، يعمل البيت الأبيض للخروج برؤية للسلام ستتيح مستقبلا أكثر إشراقا للجميع وسيفصح عنها عندما يحين الوقت. ونأمل أن تقرأ جميع الجهات المعنية الخطة بعقلية منفتحة وأن تكون على استعداد للمشاركة بصورة بناءة. ونتطلع إلى مناقشة الأفكار والاستراتيجيات بشأن كيفية إيجاد مستقبل أكثر ازدهارا للشعب الفلسطيني مع الجهات المعنية الدولية في حلقة العمل المقبلة في البحرين في وقت لاحق من هذا الشهر.

وتدعم الولايات المتحدة استمرار التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وتتطلع إلى رؤية علاقة قوية لدفع عجلة التقدم نحو إيجاد شرق أوسط أكثر استقرارا وازدهارا وأمنا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين اللتين مكنتا من تقديم استعراض دقيق للتعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، فضلا عن النهج الواعدة للغاية التي اقترحاها بشأن تعميق هذا التعاون.

كما أود أن أشكر الرئاسة الكويتية على اتخاذ المبادرة بتنظيم جلسة اليوم، وأن أرحب بحضور وزيري خارجية الكويت وبولندا بيننا.

توفر جلسة اليوم فرصة جديدة لمجلس الأمن لتبادل الآراء بشأن المسائل والتحديات المشتركة التي تواجه العالم العربي بطريقة شاملة لعدة أوجه، انطلاقا من الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي نظمته فرنسا في آذار/مارس في إطار رئاستنا للمجلس، سعيا لإيجاد نقاط الاتفاق والتفاهم بيننا.

وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أعود إلى حجم التحديات السياسية والأمنية التي تواجه العالم العربي اليوم، التي تؤيد إجراء حوار مستمر بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أكثر من أي وقت مضى. فهذه المسائل تهمنا جميعا نظرا لما لها من أثر على السلام والأمن الدوليين.

وعلى الصعيد الأمني، أفكر بصفة خاصة في التهديد الإرهابي، مع استمرار خطر داعش وتغذية تطرف العقول.

وأفكر أيضا في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها إلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول.

وعلى الصعيد السياسي، من الضروري دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات في المنطقة، ولا سيما في سورية، واليمن، وليبيا. ويجب أن تتيح هذه الحلول تعزيز المؤسسات واحترام سيادة القانون، فضلا عن التنمية الشاملة والمستدامة التي تعود بالنفع على الجميع، دون تمييز. وأفكر بصفة خاصة في سورية، حيث يجب وضع حد نهائي للعمليات العسكرية في منطقة إدلب، ولا بد من مواصلة إحراز تقدم نحو التوصل إلى حل سياسي تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما أفكر في اليمن، حيث ندعم بنشاط دور الأمم المتحدة في مجال الوساطة، وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة البناءة معها في تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالوسيلة، من الضروري أن نكرر معا تأكيد التزامنا بالحوار والتعاون الإقليمي بنفس روح ميثاق الأمم المتحدة. وقد أتيحت لي الفرصة بالأمس للتأكيد مجددا على دعمنا الكامل للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والوساطة (انظر S/PV.8546). واليوم، أود أن أسلط الضوء على الدور الرئيسي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية، التي تعد إجراءاتها ضرورية أكثر من أي وقت مضى لبناء توافق في الآراء بين الدول العربية والتصدي للتحديات العالمية التي تؤثر على المنطقة وخارجها.

وفي سياق يتسم بالزيادة المقلقة في التوترات في منطقة الخليج، على نحو ما اتضح من الحادثتين الجديدتين ضد ناقلتي النفط في بحر العرب اليوم، واللتين تشكلان مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، فإن ضبط النفس والتهدئة أكثر ضرورة من أي وقت مضى. وعلى نحو ما أشار الأمين العام من فوره، لا يمكن للعالم أن يتحمل حدوث مواجهة كبيرة في منطقة الخليج. ومن الضروري للغاية أن نعمل معا لإرساء حوار إقليمي بصورة تدريجية، والذي يمكن أن يشكل الإطار المناسب لعمليات التبادل المنظم بشأن جميع مجالات الاهتمام. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالتزام الكويت الطويل الأمد بالإبقاء على فتح قنوات الحوار وبناء الجسور بالرغم من الاختلافات التي نشهدها. وهذا أيضا هو المغزى من الإجراءات التي تتخذها فرنسا.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، التي تحقق السلم والأمن الدوليين. وأي قرار انفرادي ينحرف عنها محكوم عليه بالفشل، وسيؤدي إلى ضعف النظام القائم على أساس الشرعية الدولية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، أذكر أولا وقبل كل شيء التسوية السياسية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني والتزامنا الكامل بحل الدولتين. وفي هذا السياق أيضا، تشترك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في أنهما حددتا معايير واضحة في قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية. ويجب أن يتم الاضطلاع بأي جهد، لا سيما الجهود الاقتصادية، في هذا الإطار.

وفي هذا السياق، فإن التعاون الوثيق بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ضروري أكثر من أي وقت مضى، ويجب زيادة تعزيزه. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالافتتاح الوشيك لمكتب اتصال للأمم المتحدة في جامعة الدول العربية في القاهرة، الذي أعلن عنه للتو. وهذه خطوة هامة نحو زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية.

ويعد تعزيز تبادل الآراء بين أعضاء مجلس الأمن وجامعة الدول العربية نقطة هامة أيضا. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالتزام المجلس بدعوة الأمين العام لجامعة الدول العربية للحضور وتقديم إحاطة إعلامية له على أساس سنوي.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا رغبتنا في تعزيز فهم أفضل من قبل مجلس الأمن والأمم المتحدة للديناميات الإقليمية. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، إيجاد فرص لإجراء مناقشات شاملة لعدة جوانب، كما نفعل اليوم، وكما فعلنا في آذار/مارس خلال فترة رئاستنا. كما يمكن للمجلس أن يجتمع بشكل غير رسمي مع المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط مرة في السنة، بحضور ممثل جامعة الدول العربية. وتكمن الجدوى من هذه الجهود في الابتعاد عن منطق الانقسام أو حتى المواجهة العقيمة والمحفوفة بالمخاطر، وإيجاد دينامية الشراكة. ولهذا السبب، ليس هناك بديل للحوار. وليس ثمة طرق مختصرة. ولهذا السبب من المهم للغاية فصل ضوابطنا التلقائية والسعي دائما لتحقيق التقارب بيننا.

ومن هذا المنطلق ستواصل فرنسا دعم تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجامعة العربية. ومن نفس المنطلق، ستواصل فرنسا عمليات التبادل مع بلدان المنطقة وكذلك مع الجامعة العربية على المستوى الثنائي وفي إطار الاتحاد الأوروبي من أجل تقديم استجابة مشتركة لما تواجهه من تحديات.

وسيمثل عقد مؤتمر قمة ضفتي المتوسط، الذي سنستضيفه في مرسيليا في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، فرصة أخرى لتعزيز ذلك الحوار.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر الأمين العام السيد غوتيريش والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتيهما. كما أرحب بمعالي وزير خارجية بولندا في المجلس.

وإندونيسيا ترحب بعقد جلسة اليوم، برئاسة الكويت، لمواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تسوية النزاعات. ونود أيضا أن نبرز الدور الممتاز الذي تضطلع به الكويت في المنطقة في ذلك الصدد.

وكما قلنا مرارا، تؤمن إندونيسيا بالمبدأ القائل بأن الجيران أدرى بأحوال بعضهم بعضا. التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بصون السلام والأمن يتسق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ويكتسي أهمية في التوصل إلى حلول دائمة. وما فتئ تعزيز ذلك التعاون موضوعا متكررا خلال عضوية إندونيسيا في مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال اعتماد الوثيقة S/PRST/2007/42، خلال رئاستنا في ٢٠٠٧. ولطالما أيدنا الحاجة إلى زيادة مشاركة المنظمات الإقليمية، كما فعلنا في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بناء السلام وتسوية النزاعات. وفي ذلك الصدد، أود أن أشاطركم عدة نقاط.

أولا، تظل جامعة الدول العربية، بدولها الأعضاء البالغة ٢٢ دولة عضوا، ذات أهمية ومكانة كبرى. وفي السنوات الأخيرة، اضطلعت بدور قيادي في صون السلام والأمن في المنطقة. ويسرت التسوية السلمية للمنازعات بين أعضائها، واعتمدت مواقف واضحة بشأن النزاعات في المنطقة وقدمت الدعم للحالات الإنسانية. وشاركت الدول الأعضاء فيها بنشاط في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أن العديد من البلدان في المنطقة العربية لا تزال تعاني من النزاعات. ولذلك، فإننا نشيد بالتصميم المتجدد لجامعة الدول العربية على تعزيز دورها في منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام والحفاظ على السلام في المنطقة. إن جامعة الدول العربية هي الأقدر على تصور حلول لنزاعات محددة، بالنظر إلى فهمها الفريد لديناميات الحالات المتعلقة بالدول الأعضاء فيها. ويجب أن تواصل تعزيز نهج إقليمي شامل، ولا سيما في تسوية النزاعات الطويلة الأمد في المنطقة.

وأود أن أؤيد البيان الذي أدلى به الأمين العام لجامعة الدول العربية في وقت سابق اليوم بشأن مسألة استمرار إسرائيل في احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية. إننا ندين أي

جهد يؤدي إلى الضم غير القانوني للأراضي الفلسطينية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وسنواصل العمل مع أشقائنا وشقيقاتنا نحو هدف الجامعة العربية في تحقيق رؤية الحل القائم على وجود دولتين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا. ونتفق أيضا مع البيان الذي أدلى به الأمين العام غوتيريش بأنه لا توجد خطة بديلة.

ثانيا، يجب تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، والاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما، على أساس مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ونعتقد أن ذلك التعاون يجب أن يكون أكثر تنظيما لضمان فعاليته واستدامته. ونقر بجدوى عقد جلسات الإحاطة المنتظمة والجلسات السنوية غير الرسمية بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. بيد أن التفاعل بين المنظمتين يجب أن يتجاوز تلك الاجتماعات ويمكن من إجراء المزيد من الحوار الناجع الذي يحقق إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعيين الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ وكذلك بافتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتصال في القاهرة.

ثالثا، ينبغي زيادة التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة. وإندونيسيا ترى أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات ضرورية لمنع نشوب النزاعات أو العودة مجددا إلى دائرة العنف. هناك علاقة بين السلام والأمن والتنمية. وفي كثير من الحالات، تقل احتمالات نشوب النزاعات عندما تكون هناك تطورات اقتصادية واجتماعية تفضي إلى المزيد من الفرص والرفاه للشعوب. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نواصل اتباع نهج استباقي في تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية للعنف. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع جهود الوساطة التي تبذلها جامعة الدول العربية ودعمها. إن تبادل المعلومات والإنذار المبكر المشترك والتمكين لتعزيز قدرات جامعة الدول العربية كلها من المجالات التي يمكن مواصلة استكشافها. وفي مناسبات عديدة، أكدنا على أهمية استكشاف الآفاق من أجل منع نشوب النزاعات أو كفالة عدم تصاعد النزاعات الناشئة.

وفي ذلك السياق، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء التطورات الأخيرة بالقرب من مضيق هرمز، بما في ذلك الهجوم على ناقلتي النفط في وقت سابق اليوم. يجب إدانة تلك الهجمات. وإننا ندعو كل بلدان المنطقة وغيرها في كل مكان إلى ممارسة ضبط النفس والعمل معا للمساعدة على تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

وترى إندونيسيا جامعة الدول العربية بوصفها شريكا هاما، سواء من الناحية التاريخية أو من الناحية الاستراتيجية. وقد وقعنا على مذكرة تعاون في عام ٢٠١٦ لتعزيز التعاون بشأن العديد من المسائل. وسنواصل العمل مع جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين وتعزيز ثقافة السلام والتسامح ومكافحة الإرهاب والتصدي للتحديات الإنمائية ولمجموعة المسائل العديدة التي تواجه العالم اليوم.

ختاما، نرحب بمشروع البيان الرئاسي الذي أعدته الكويت بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والأمين العام أبو الغيط على إحاطتيهما. كما نشكر الكويت على مبادرتها بعقد هذه الجلسة الهامة.

والصين ترحب بمشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها وجامعة الدول العربية.

والصين تؤيد مواصلة تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على النحو المتوخى في

الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، والجهود الرامية إلى توطيد وتعزيز آليات الأمن الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين على نحو مشترك. طالما عملت جامعة الدول العربية على تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في الشرق الأوسط ودعت بنشاط إلى إيجاد الحلول السياسية للمسائل في البؤر الساخنة. وما فتئت تبذل جهودا دؤوبة لإقامة عالم عربي موحد وقوي. وقد شهدت السنوات الأخيرة تعاونا وثيقا بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في تخفيف حدة التوترات الإقليمية وحل المسائل في البؤر الساخنة. ونقدر جهود الأمين العام غوتيريش والأمين العام أبو الغيط في ذلك الصدد. في الواقع، أصبحت جامعة الدول العربية جسرا هاما للتعاون ولتبادل وجهات النظر بين الأمم المتحدة والعالم العربي.

وفيما يتعلق بأساليب تعزيز التعاون بين المجلس وجامعة الدول العربية، أود أن أتقدم بالمقترحات التالية.

أولا، ينبغي لنا أن نواصل الحوار والتشاور والدعوة إلى المصالحة الشاملة للجميع في السعي لتحسين الحالة الأمنية الإقليمية. وبما أن العديد من المشاكل في الشرق الأوسط متداخلة، يجب على كل الأطراف معاملة بعضها البعض على قدم المساواة والتشاور على نطاق واسع والسعي لإيجاد القواسم المشتركة وبناء هيكل أمني مشترك وشامل وتعاوني ومستدام. وينبغي لها حل المشاكل عن طريق الحوار والمساعي الحميدة والوساطة والوسائل السلمية الأخرى والاستمرار في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلين.

ثانيا، ينبغي لنا تعزيز تنسيق جهودنا المشتركة الرامية إلى تسوية المسائل في البؤر الساخنة. ويمكن لجامعة الدول العربية، بخبرتها ومزاياها الجغرافية والتاريخية والثقافية وغيرها، أن تؤدي دورا أكبر في تسوية المشاكل، مثل النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والنزاعين في ليبيا والسودان. ويجب أن تساعد الأمم المتحدة جامعة الدول العربية في تعزيز قدراتها في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وتقديم الدعم لها في مجالات تدريب الموظفين وبناء المؤسسات والمساعدة اللوجستية لإقامة أوجه التآزر.

ثالثا، يجب علينا المضي قدما في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. لقد عانت منطقة الشرق الأوسط طويلا من الإرهاب والتطرف العنيف. وجامعة الدول العربية شريك هام في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ويمكن لهاتين الهيئتين التعاون في مكافحة الإرهاب من خلال المشاريع المشتركة، وتعزيز تبادل المعلومات، وبناء القدرات، وتنسيق الإجراءات في تصدينا المشترك للتحديات التي نواجهها في مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

في حزيران/يونيه الماضي، انعقد في بكين المؤتمر الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية. وقد أعلن الرئيس شي جينبينغ، في مراسم افتتاح المؤتمر، عن بناء شراكة استراتيجية مستقبلية المنحى للتعاون الشامل والتنمية المشتركة بين الصين والدول العربية تهدف إلى بدء حقبة جديدة من التعاون بين الجانبين. ستدعم الصين بقوة البلدان العربية وستساعدها في تحقيق الاستقرار والتنمية، وفي توحيد وتعزيز تعاونها المشترك من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. والصين مستعدة أيضا للعمل مع الآخرين للتشجيع على زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، ودعم تعددية الأطراف، والعمل معا لبناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

السيد آلن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): اشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، وأهنئ الكويت على تنظيم هذه الجلسة الأولى مع جامعة الدول العربية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ونتفق مع الآخرين على أن أفضل طريقة لتحقيق السلام والازدهار المستدامين في الأجل الطويل من خلال

الجهود المنسقة. ومع استمرار تطور الحالة الإقليمية، أظهرت جامعة الدول العربية تصميمها ومثابرتها في العمل على تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. إن التعاون المتين سيمكننا جميعا من مواجهة التحديات الملحة التي نتشاطرها في المنطقة والتي تتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي.

ابدأ بالسودان، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم مطالب أبناء الشعب السوداني من أجل مستقبل أفضل. ونتوقع من المجلس العسكري الانتقالي أن يتصرف وفقا لمطالبهم وأن يشارك في حوار للاتفاق على الانتقال السريع إلى حكومة مدنية. إننا ندين تماما استخدام القوة ضد المحتجين السلميين، ونشجع جميع الشركاء، بما في ذلك في جامعة الدول العربية، وخاصة من لهم تأثير على المجلس العسكري الانتقالي، على دعم جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والنداءات الموجهة من أجل إنهاء العنف، والانتقال السريع إلى الحكم المدني. سيأتي الاستقرار بالتوصل إلى اتفاق شامل، لا بالعنف والإقصاء. سنواصل العمل مع جميع الأطراف لتحقيق هذه الغاية.

فيما يتعلق بسورية، لا يزال موقف المملكة المتحدة واضحا. إن إحلال السلام من خلال تسوية سياسية تفاوضية أمر أساسي للغاية لشعب سورية والمنطقة. لقد شاهدنا جميعا في الآونة الأخيرة مشاهد مروعة للهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس، التي تعرضت للقصف في سورية، هذه المرة في إدلب. ولا يمكننا أن نتخلى عن مسؤولياتنا بوصفنا أعضاء في المجلس. إننا بعملنا مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية ومع جامعة الدول العربية، علينا أن نضاعف جهودنا للسعي إلى تسوية سياسية تفاوضية تتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يظل الحل الوحيد المستدام للصراع. ولن تستأنف المملكة المتحدة العمل مع سورية أو تنظر في إعادة الإعمار فيها إلا في حال الشروع جديا في عملية سياسية صادقة وموضوعية وحقيقية. أني أردد تعليقات سفير الولايات المتحدة على أهمية تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية.

فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بحل الدولتين، الذي يؤدي إلى وجود إسرائيل آمنة ومأمونة تعيش جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ والقدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين. وما فتئنا ندعو ونواصل الدعوة إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال التي تقوض إمكانية التوصل إلى حل الدولتين، بما في ذلك الإرهاب، والتحريض ضد السامية، وتوسيع المستوطنات، وهدم الممتلكات الفلسطينية. وينبغي لنا جميعا أن نشجع جميع الأطراف على التقيد بالقانون الدولي وتعزيز السلام والاستقرار والأمن.

أما فيما يتعلق بليبيا، فلا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية فيها. إن العنف المديد والمتفاقم لا يفيد أحدا وما من شأنه إلا أن يظهر عدم وجود حل عسكري. وندعو جميع المشاركين في الصراع إلى الالتزام بوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون قيود، واستئناف المحادثات السياسية. سيتطلب تحقيق ذلك حلا توفيقيا من جانب جميع الأطراف. وما زلنا ندعم تماما العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة وجهود الممثل الخاص سلامة بوصفها السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

لقد انقضت أربع سنوات منذ بدء الصراع المدمر في اليمن. ومن دون التوصل إلى تسوية سياسية، ستستمر المعاناة المروعة للملايين من الناس. وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا الأمم المتحدة والمبعوث الخاص مارتن غريفيث في مواصلة جهوده لضمان موافقة أطراف النزاع على تنفيذ اتفاقات ستوكهولم. ونشجع الطرفين على مواصلة المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص والفريق لوليسغارد.

يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انفجارات وحرائق في سفن كانت في مضيق هرمز، وهو أحد أهم خطوط الشحن البحري في العالم. إن حرية الملاحة حيوية للاقتصاد العالمي ولجميع مصالحنا.

إن التحديات التي تواجه المنطقة هائلة. ويجب علينا نحن جميعا الجالسين حول هذه الطاولة اليوم إظهار المرونة وإعطاء الأولوية للقيام بخطوة عملية والعمل معا لمواجهتها. ونعتقد أن الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يمكنهما تحقيق المزيد عندما تعملان معا بهذه الروح.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يسرنا جدا أن نراكم، سيدي، تترأسون المجلس اليوم. ونحن ممتنون للكويت لعقدها جلسة اليوم وإصدارها البيان الرئاسي، بشأن التعاون مع جامعة الدول العربية، الذي نؤيده. نرى من الضروري تعزيز تعاوننا مع الجامعة، بالنظر إلى استمرار احتمالات نشوب صراع في الشرق الأوسط. ونعتقد أنه مثلما ينبغي إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، يجب إيجاد حلول عربية للمشاكل العربية. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد احمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين. ونتشاطر معهما العديد من الآراء التي أعربا عنها. ومن جانبنا، نود أن نركز على النقاط التالية.

يمكن لزملائنا الموجودين حول هذه الطاولة أن يؤكدوا أن مجلس الأمن يولي أولوية عليا لقضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بنفس القدر الذي يوليه لقضايا القارة الأفريقية بأكملها. هذا ليس عرضيا. فالمنطقة تمر بفترة عصيبة ومتوترة بدأت ببعض الخطوات غير المدروسة الرامية إلى التدخل في شؤون دول ذات سيادة في المنطقة.

هناك صراعات مستمرة في سورية وليبيا واليمن. إننا نشهد احتمال تصعيد الاحتجاجات في السودان. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتعزيز الاستقرار في العراق. ومشكلة الصحراء الغربية تنتظر الحل. وتقع تسوية النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني في بؤرة هذا الاضطراب، وقد تلاشى إطارها القانوني الدولي مؤخرا بفعل الخطوات الأحادية الجانب التي اتخذتها الأطراف الفاعلة الرئيسية في عملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يزال الإرهاب والتطرف يتصاعدان، وتزداد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية حدة. ومما لا شك فيه أن كل ذلك يزيد من أهمية جامعة الدول العربية بوصفها آلية للحوار المتعدد الأطراف وتنسيق الجهود الجماعية التي تقوم بها الجهات المعنية الإقليمية، فضلا عن الحد من التدخل الخارجي الهدام في شؤون المنطقة.

نريد أن نرى جامعة دول عربية قوية وموحدة وفعّالة قادرة على رفع مكانة العالم العربي في مجال منع نشوب الصراعات، والتغلب على حالات الجمود، والرد جماعيا على التحديات التي تواجه المنطقة التي وصفتها من فوري. ويجب علينا أن نتحد من أجل تحقيق أحد أهم الأهداف التي تتحدانا الآن، ألا وهي بدء حوار إقليمي يرمي إلى إقامة هيكل أمني في الخليج الفارسي، حيث نعتقد أنه يجري تصعيد التوترات بصورة مصطنعة فيما يتعلق إيران.

وثمة مفهوم روسي لهذه المسألة نعتقد أنه يمكن توسيع نطاقه في نهاية المطاف ليشمل كامل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويصبح أساسا لهذا الحوار. ونحن نعلم أن الأمين العام غوتيريش كثيرا ما أعرب عن أفكارٍ مماثلة.

ونؤيد تطوير التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ليحقق كامل إمكاناته. لذلك نود أن نرى تزامنا منتظما بين منظمتينا بخصوص الإجراءات المتعلقة بالقضايا الإقليمية الراهنة المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، وكذلك تبادل الخبرات في حل الأزمات وغيرها من المشاكل التي تشكل عقبات أمام صون السلم والأمن الدوليين والإقليميين. وفي رأينا، يمكن للتعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية أن يساعد على وضع نهج دولي متوازن تجاه معالجة المشاكل العربية، فضلا عن

آليات جديدة للتعاون في تسوية الأزمات الإقليمية. ويمكن أن تشمل المجالات المحددة لهذا التعاون جهودَ الوساطة لمنع نشوب الأزمات؛ والمواءمة بين المواقف بشأن حالات النزاع الخطيرة، ولا سيما في سورية، بما في ذلك التدابير المحددة للمساعدة في الإنعاش بعد انتهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية؛ والعمل معا من أجل حل القضية الفلسطينية على أساس قانوني معترف به دوليا؛ والأنشطة الإنسانية؛ ومعالجة مشكلة التنمية المستدامة في العالم العربي، ووضع استراتيجية قادرة على التصدي للتحديات الجديدة والناشئة في المنطقة، بما في ذلك تنامي الإرهاب والهجرة غير المشروعة عبر الحدود.

وستواصل روسيا تعزيز شراكتها مع جامعة الدول العربية على أساس المنفعة المتبادلة. ونجري مشاورات منتظمة بشأن القضايا الدولية والإقليمية الراهنة. إن الدورة الوزارية الخامسة لمنتدى التعاون العربي – الروسي، المعقودة في موسكو في ١٦ نيسان/أبريل، ونتائجها – خطة عمل للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١ وبيان مشترك – قد جددت التأكيد على مواقفنا المتقاربة بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك التسوية الإسرائيلية – الفلسطينية وسورية والعراق وليبيا واليمن والسودان والصومال، ومكافحة الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والحوار بين الحضارات.

وفي معرض الحديث عن الحوار فيما بين الحضارات، ينبغي ألا أغفل عن ذِكر حالة المسيحيين وغيرهم من الأقليات الدينية والعرقية الذين وقعوا ضحية لزعزعة الاستقرار وأصبحوا رهائن للخطاب المتطرف في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونرى أن بوسع الجامعة القيام بدور إيجابي في المساعدة على نشر ثقافة السلام بين الأديان وبين الأعراق، ونحن على استعداد لتقاسم خبرتنا في ذلك المجال.

وفي الختام، نود أن نؤكد على أن روسيا ستظل شريكا مخلصا وغير متحيز ويمكن لأصدقائنا العرب أن يعولوا عليه.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بمبادرة الرئاسة الكويتية بعقد هذه الجلسة.

ونقدّر المذكرة المفاهيمية (S/2019/455، المرفق)، التي تشجعنا على التفكير في الحالة الراهنة للتعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. ونرحب ترحيبا حارا بحضوركم، سيدي الرئيس، وبحضور وزير خارجية بولندا. ونشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ونظيره الأمين العام للجامعة العربية، السيد أحمد أبو الغيط، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وتتشاطر بيرو صلات تاريخية مع بلدان الشرق الأوسط من خلال تراثها الإسباني. وندرك التنوع الثقافي والعلمي والديني والعرقي الغني لشعوبها، وكذلك رغبتهم المستمرة في تحقيق السلام والازدهار. ومع ذلك، نشجب التحديات الإقليمية المستمرة التي أدت إلى تهديدات خطيرة للأمن الدولي، كما يتضح في النزاعات التي تعصف بليبيا واليمن وسورية، وكذلك في السيناريوهات الأخرى التي تتطلب الدعم العاجل من المجتمع الدولي والإجراءات من جانب المجلس. ويساورنا القلق أيضا إزاء الهجمات التي وقعت مؤخرا على ناقلتي النفط في خليج عمان، وهو أمر ندينه بشدة ويجب التحقيق فيه.

وفي هذه الحالات الحساسة، ترى بيرو أن من الأهمية بمكان تعزيز تعددية الأطراف والعلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على أوجه التآزر التي يعززها هذا النوع من النهج في عالم يزداد ترابطا، بفضل المزايا النسبية والتكميلية التي يمكن أن توفرها هذه الهيئات. وفي هذا الصدد، ننوه بالقيادة الفعالة لجامعة الدول العربية في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وما تُسهم به من فهم عميق للديناميات والأسباب الكامنة وراء النزاعات في ذلك الجزء من العالم. ويدفعنا هذا إلى إعادة تأكيد الدور الحاسم الذي يؤديه التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية، والتشديد على ضرورة تعزيز ذلك

التعاون. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات التي وقعت مؤخرا وتهدف إلى تدعيم هذه الشراكة، من قبيل قرار إنشاء مكتب الأمم المتحدة للاتصال في القاهرة، وجعل تبادل المعلومات اكثر سلاسة في مجالات مثل حفظ وإدارة الموارد المائية، ومكافحة الإرهاب، والعنف الجنسي والهجرة.

ومع ذلك، نرى من الضروري التأكد من أن هذه العلاقة يمكن التنبؤ بها بحيث تتيح معالجة المسائل البالغة الأهمية بالنسبة للمنطقة، مثل تلك المتعلقة بالسلام والأمن، معالجةً أكثر فعالية. لذلك فإننا ننظر بعين الرضا إلى المقترحات الداعية إلى إنشاء إطار استشاري بين الأمم المتحدة والجامعة، بالإضافة إلى عقد اجتماع سنوي بين أعضاء المنظمتين.

ونشجع على تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق المزيد من التعاون في مجال منع نشوب النزاعات من خلال تعزيز الوساطة، وتيسير الحوار والإنذار المبكر ونُظم الاستجابة السريعة وبناء الثقة. ونعتقد أيضا أنه من الضروري أن يتسع نطاق الفرص المتاحة لتحسين التنسيق ليشمل مجالات حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية، حيث يمكن للمنظمتين، بل يجب عليهما، العمل معا لكفالة الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تؤكد بيرو فوائد تضافر جهود هذا المجلس وجامعة الدول العربية من أجل تجاوز المأزق الحالي الذي تشهده عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين، الأمر الذي يعني التشجيع على استئناف المفاوضات المباشرة المفضية إلى الحل القائم على وجود دولتين. ومن الأمثلة المهمة على الإسهامات التي بوسع جامعة الدول العربية أن تقدمها كونها طرحت مبادرة السلام العربية القيِّمة والملائمة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بيرو بتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، الأمر الذي يضمن حماية السكان المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش، وبطبيعة الحال، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية بولندا.

ونرحب أيَّما ترحيب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بمناقشة هذه المسألة هنا اليوم في مجلس الأمن. وخلال فترة ترؤس ألمانيا المجلس قبل سبع سنوات في عام ٢٠١٢، عقدنا مناقشة تتعلق بنفس المسألة قيد النظر اليوم (انظر S/PV.6841)، كدليل على التزامنا الطويل الأمد بالشراكات الشاملة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل معالجة النزاعات التي طال أمدها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن الروابط القوية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وزيادة التبادل والتعاون يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في منع نشوب الأزمات وإدارة النزاعات، وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، وتخفيف محنة اللاجئين والمشردين داخليا في المنطقة. وقائمة النزاعات والتحديات في المنطقة طويلة، كما نعلم جميعا. والنزاعات الدائرة مثل النزاعات في ليبيا وسورية واليمن والسودان، وكذلك النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، تطرح أمامنا ديناميات نزاع معقدة. ولا أريد أن أخوض اليوم في جميع هذه المسائل بالتفصيل، ولكنني أود أن أسلط الضوء على مسألتين.

الأولى تتعلق بسورية. وتكرارا لما قاله العديد من زملائي، أود أن أؤكد التزام ألمانيا القوي بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونتابع حاليا، ببالغ القلق، التصعيد المهلك في الشمال الغربي من البلد، ونكرر نداءنا إلى جميع الجهات الفاعلة لاحترام القانون الدولي الإنساني، الذي يجب أن يسود في جميع الظروف، احتراما كاملا.

ثانيا، أود كذلك أن أعلق بإيجاز على الحادثة الأمنية التي وقعت الليلة الماضية في خليج عُمان. وندين بشدة الهجوم على ناقلتي النفط في خليج عُمان. فهو، مثله مثل أي عمل تخريبي

آخر، يشكل تهديدا خطيرا آخر لأمن وسلامة الملاحة البحرية في المنطقة، بل من شأن هذه الحوادث كذلك أن تزيد من حدة التوترات القائمة بالفعل في المنطقة. وهو أمر يبعث على القلق والجزع بشكل خاص، ويجب علينا أن نتابع الحالة عن كثب بحسبانها تشكل مصدر قلق كبير.

وتسلط القائمة الطويلة من التحديات في المنطقة الضوء على الحاجة الملحة إلى إجراء حوار إقليمي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مثل المظالم الكامنة، والتوفيق بين هذه المصالح المتضاربة. وتتحمل منظمتانا مسؤولية خاصة عن العمل بشكل بناء للتصدي لهذه النزاعات والتخفيف من حدتها. ويمكن لجامعة الدول العربية أن توفر منبرا هاما لتعزيز الحوار الإقليمي. ويمكن أن يسهل ذلك الحوار تحديد المصالح المشتركة والفرص المتاحة للتعاون السياسي والاقتصادي والأمني في المنطقة، مما يساعد في نهاية المطاف على التغلب على عدم الثقة والتوترات القائمة.

ويتمثل أحد المجالات ذات الأهمية الخاصة للتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في حقوق الإنسان. ويشير البيان الرئاسي S/PRST/2012/20 إلى اعتزام الجامعة العربية والأمم المتحدة التعاون في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحرية التعبير واحترام سيادة القانون والنهوض بها. وبعد سبع سنوات من صدوره، نلاحظ بشيء من القلق الاتجاه السائد في بعض البلدان إلى تقييد الحيز المتاح للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتعتبر ألمانيا الدفاع عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم إحدى أولوياتها. وكما أشرنا في إحاطة الأمس (انظر S/PV.8546)، فإننا لا ننظر إلى حقوق الإنسان كما يُنظر إليها في كثير من الأحيان في سياق الأمم المتحدة، في سياق سلبي. فالأمر لا يتعلق بالإشهار والفضح فحسب. ونحن ننظر إلى حقوق الإنسان كعنصر إيجابي يمكن أن يسهم في حل الأسباب الجذرية للمشاكل. وأعتقد أن تلك هي الكيفية التي ينبغي لنا أن نتعامل بها مع حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن تعزيز حقوق المرأة ومشاركتها على قدم المساواة وحماية الأقليات الدينية وتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أمور أساسية لبناء مجتمعات عادلة ومزدهرة.

لقد عقد الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية أول مؤتمر قمة بينهما في شرم الشيخ في شباط/فبراير. وتمثلت النتيجة الرئيسية في الالتزام المشترك بمواصلة تطوير الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية من خلال تعددية أطراف فعالة في إطار النظام الدولي القائم على القواعد، بما في ذلك زيادة التعاون مع الأمم المتحدة. وسلطت المستشارة ميركل، في بيانها الذي أدلت به في ذلك الاجتماع لرؤساء الدول والحكومات، الضوء على الحاجة إلى اتباع نُهج مشتركة للتصدي للتحديات المشتركة، حتى في حال وجود خلاف بشأن مسائل معينة.

وانطلاقا من روح الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، فإن ألمانيا تدعم بوضوح كذلك تقوية الروابط بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وفي هذا الصدد، ذكر الأمين العام أنه تشرف بحضور مؤتمر قمة جامعة الدول العربية في تونس في آذار/مارس. وذلك أمر إيجابي للغاية، ولكننا نود أيضا أن نؤكد على أن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية سيكون مثمرا بأفضل صورة عندما يمتد إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ومنتدياتها. ويمثل الفهم الشامل للعمليات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان في الجمعية العامة ولجنة وضع المرأة، أمرا أساسيا لتعزيز النظام المتعدد الأطراف الذي تلتزم به منظمتانا. وسيؤدي الافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة الاتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة دورا رئيسيا في تعميق علاقاتنا المؤسسية.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أقول إننا نرحب بشدة بمشروع البيان الرئاسي بشأن هذه المسألة الهامة.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب كوت ديفوار بعقد جلسة الإحاطة رفيعة المستوى هذه. ويسرنا أن نراكم، سيدي، تترأسون مرة أخرى مناقشتنا، التي تشكل جزءا من برنامج عمل الرئاسة الكويتية البالغ الثراء لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه. وعلى غرار من تكلموا قبلي، أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطتيهما الحافلتين بالمعلومات بشأن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مجال صون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن مناطق الشرق الأدنى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي تواجه نزاعات يشكل اشتدادها مصدر قلق للمجتمع الدولي. وعلى الرغم من مشاركة الأمم المتحدة المتعددة الجوانب في السعي إلى تحقيق السلام الدائم والاستقرار في المنطقة، فإن هذه الأزمات تزداد ترسخا وتعقيدا، مما يثير بالغ أسف المجتمع الدولي.

وعلى مر السنين، أدى عدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية المتغيرة في سورية واليمن وفلسطين والسودان والصومال، بما لذلك من عواقب إنسانية مدمرة، إلى شدة إضعاف التطلعات المشروعة لدى السكان المعنيين إلى السلام الدائم.

وفي هذا السياق الإقليمي، الذي يتسم بالافتقار إلى حيز لإيجاد حلول توفيقية سياسية قابلة للتطبيق بين أطراف النزاعات، ثمة أهمية بالغة لأن تدعم الأمم المتحدة جهود الوساطة والمساعي الحميدة التي تبذلها المنظمات الإقليمية في سياق الدبلوماسية الوقائية. ويعتقد وفد بلدي أن النهج الإقليمي لتسوية المنازعات الجارية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ضروري لتعزيز امتلاك زمام عمليات السلام.

ولذلك، يبدو أن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية نهج ينبغي تعزيزه. فهو يشجع التحليل المشترك للأسباب الجذرية للنزاعات والزيارات المشتركة إلى مناطق الأزمات، فضلا عن وضع استجابات منسقة، في سياق شراكة استراتيجية، تساعد كذلك على تعزيز القدرات الإقليمية لمنع نشوب النزاعات وإدارتها.

ومن ثم، فإن وفد بلدي يتشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي مواصلة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في ضوء تعقد التحديات السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة. وذلك هو جوهر مشروع البيان الرئاسي بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الذي سيُعتمد في نهاية الجلسة، والذي نؤيده بوضوح.

إن الدعم المقدم من الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. ويسر بلدي أن البيان الرئاسي المنتظر اعتماده يعيد تأكيد أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ويحث جامعة الدول العربية على المساهمة في الجهود المبذولة لتسوية النزاعات في المنطقة.

وترحب كوت ديفوار كذلك بإعراب مجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية بوضوح عن عزمهما على العمل معا من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، وذلك خلال اجتماعهما الاستشاري المعقود في القاهرة في عام ٢٠١٦.

ونرحب، في ذلك السياق، بتقرير الأمين العام (S/2018/592) الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٨، والذي يسلط الضوء على استعداد الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى لدعم جامعة الدول العربية في بناء قدرتها على منع نشوب النزاعات وإدارتها. وعلاوة على ذلك، فإن كوت ديفوار تعتقد أن إعلان الأمين العام عن فتح مكتب للأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٧٣، المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مناسب

تماما. وكما يعلم الممثلون، فقد صدر ذلك الإعلان في الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر قمة جامعة الدول العربية، الذي عُقد في تونس في آذار/مارس.

وكذلك ينبغي أن تركز الأمم المتحدة في دعمها على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها دول المنطقة في إطار جامعة الدول العربية من أجل التصدي بحزم للأسباب الكامنة وراء الأزمات في المنطقة. ومن شأن ذلك الدعم أن يكفل أيضا استجابات منسقة للتحديات الإنسانية.

ولذلك وفي هذا الصدد، فإن بلدي يشجع هيئات الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على تقديم المساعدة إلى جامعة الدول العربية من أجل الاشتراك في تنفيذ مشاريع إنمائية لصالح شعوب المنطقة. وكوت ديفوار تؤمن بقدرة الشعب العربي، الغني بتنوعه الثقافي وإمكاناته الاقتصادية الهائلة، على مواجهة التحدي الراهن وتحقيق السلام والاستقرار. ولذلك، فإن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضروري للغاية.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار مجددا دعمها للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، وتثني على استعدادهما للعمل بطريقة منسقة لحل النزاعات الحالية في العالم العربي ودوليا.

السيد سيباكو ريبالا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، سيدي الرئيس، يرحب وفدنا بوجودكم هنا في نيويورك هذا الأسبوع لتنسيق وتعزيز العمل الذي تقوم به الرئاسة الكويتية. ونهنئكم والفريق الذي تمثلونه على هذا العمل الممتاز.

كما نعرب عن الشكر للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيد ياتسيك تشابوتوفيتش، وزير خارجية بولندا، على إحاطاتهم الإعلامية القيمة التي تسهم في فهم أفضل للموضوع قيد النظر اليوم.

وشأننا شأن الوفود الأخرى التي تكلمت قبلنا، ندين الهجوم على السفن في خليج عمان، ونعتقد أن الاجتماعات من هذا النوع فرصة فريدة للتفكير في السبل الممكنة لتعزيز التعاون في المجالات حيث تتقاسم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مصلحة مشتركة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين.

إن وفدنا ينتمي إلى بلد ومنطقة تقدر تقديرا كبيرا جهود وآليات الأمم المتحدة للتصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذه هي المرة الثالثة التي يعقد فيها هذا النوع من الاجتماعات حتى الآن هذا العام، مما يدل على استعداد المجلس لزيادة فعالية تنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يرسي القاعدة الأساسية لمشاركة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذه المهمة الشاقة، وهي المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. وهذه الدينامية تؤكد اعتراف الأمم المتحدة بضرورة العمل مع هؤلاء الشركاء الدوليين، بحكم قربهم الجغرافي من الأماكن المهددة بتحديات السلم والأمن الدوليين.

ومنذ العقد الأخير، تأثرت أجزاء كثيرة من العالم بشكل خاص بزيادة الاضطرابات السياسية والحروب والهجمات الإرهابية – وهو الوضع الذي يؤثر، على وجه الخصوص، على أجزاء مختلفة من شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي. ونعتقد أن جامعة الدول العربية، التي تنتمي إليها غالبية الدول من تلك المناطق، تمتلك معارف خاصة تمكنها من التعامل بحصافة مع المسائل الثقافية التي كثيرا ما كانت عاملا في نزاعات الدول الأعضاء فيها. وهذه الخبرة الثقافية واللغوية ذات قيمة لا تقدر بثمن عندما يتعلق الأمر بالوساطة القائمة على المعرفة، مما يعطي جامعة الدول العربية ميزة فيما يتعلق بالنزاعات في منطقتها الجغرافية.

وكانت هناك إشارات هامة تؤكد كون جامعة الدول العربية شريك ضروري للأمم المتحدة في معالجة النزاعات الدولية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أود أن أشير إلى مبادرة السلام العربية، التي اعتمدت لأول مرة في قمة بيروت عام ٢٠٠٢. وعلى الرغم من أنها لم تحل النزاع، فهي لا تزال مذكورة حتى يومنا هذا اليوم في معظم البيانات التي قدمت أو ستقدم، مما يجعلها واحدة من أفضل المساهمات المعروفة في السلام فيما يتعلق بالنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، ومع مراعاة أن معظم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أيضا، وأن نسبة كبيرة أخرى تنتمي إلى الاتحاد الأفريقي، فإن وفدي يدعو جامعة الدول العربية إلى الشراكة مع المنظمات الإقليمية الأخرى بهدف تعزيز التنسيق المشترك وتوفير الجهد.

أخيرا، تشير جمهورية غينيا الاستوائية إلى ضرورة أن يحافظ مجلس الأمن، باعتباره أعلى ضامن للسلم والأمن الدوليين، على الاتجاه نحو دمج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في النظام الجماعي للأمن العالمي كأفضل وسيلة لمواجهة التحديات التي تهدد سلام وأمن كوكبنا.

السيدة فان فليربرغ (بلجيكا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أبو الغيط، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين. كما أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية بولندا.

يمثل التعاون الإقليمي إحدى ركائز السياسة الخارجية لبلجيكا. ولذلك، نرحب بهذه الفرصة لمناقشة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في إطار المجلس. ومن نفس المنطلق، التقى الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في شباط/فبراير.

ويواجه العالم العربي حاليا العديد من التحديات، بدءا من النزاعات في بعض بلدانه إلى التحديات المواضيعية، مثل الحفاظ على الموارد المائية وإدارتها. وأدت النزاعات في سورية واليمن وليبيا، وكذلك الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط، إلى زعزعة استقرار المنطقة بشدة وتفاقم التوترات بين دوله وتعرض أمنها لخطر شديد، كما يتضح اليوم من الحوادث الخطيرة في خليج عمان. كما أن تدويل هذه النزاعات يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين، والمجلس هو الضامن لهما.

إن هذه المنطقة تكون أقوى عندما تتكلم بصوت واحد. والدعم الواسع النطاق الذي تقدمه المنطقة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هو خير مثال، وكذلك دعم العالم العربي للحفاظ على حل الدولتين للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وبالنظر إلى خطورة التحديات التي تواجهها وطبيعتها المعقدة والمتعددة الأبعاد، فإن تعزيز الحوار والتعاون في إطار جامعة الدول العربية، وكذلك بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن، يتسم بأهمية بالغة. لذلك، نؤيد طلب عقد مجلس الأمن وجامعة الدول العربية على فترات منتظمة، كما هو الحال مع المنظمات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وبلجيكا جعلت منع نشوب النزاع ضمن أولوياتها. وكما يشير الأمين العام في تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى (S/2018/592)، فإن لهذه الأخيرة دورا رئيسيا في منع نشوب النزاعات، وهو الحال أيضا بالنسبة لجامعة الدول العربية. وبلجيكا تدعم الجهود الرامية إلى تعزيز ذلك البعد. ويعد التحليل المشترك وآليات الإنذار المبكر المشتركة أدوات أساسية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان عن فتح مكتب اتصال تابع للأمم المتحدة في جامعة الدول العربية في القاهرة.

ويجب أن يسترشد التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية أيضا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يجب معالجة الأسباب الجذرية، وكذلك التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، دون إبطاء. إضافة إلى ذلك، يجب أن يكون احترام حقوق الإنسان والحوكمة الشاملة وسيادة القانون موضوع ذلك التعاون. ومن الضروري أيضا كفالة المشاركة الفعالة للنساء والشباب.

وبلجيكا ستواصل تقديم دعمها الكامل لتعزيز وتعميق أوجه التآزر القائمة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وذلك بهدف مشترك يتمثل في الإسهام في تحقيق الاستقرار والبحث عن السلام، فضلا عن تعزيز تعددية الأطراف ونظام عالمي قائم على سيادة القانون.

الرئيس: بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يُؤكّد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

”ويُشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة وإلى بيانات رئيسه التي تشدّد على أهمية إقامة شراكات فعّالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وللأنظمة الأساسية ذات الصلة المعمول بها في المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية.

”ويُعرب مجلس الأمن عن تقديره للإحاطتين اللتين تفضّل بتقديمهما في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ كل من الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، ويُكرّر التأكيد على أنّ التعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية بشأن المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن، ووفقا للفصل الثامن من الميثاق، يمكن أن يُحسّن الأمن الجماعي.

”ويُشجّع مجلس الأمن على عقد جلسة إحاطة سنوية يقدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية، ويعرب عن عزمه النظر في اتخاذ خطوات أخرى من أجل توثيق عرى التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضمن مجالات الإنذار المبكّر بالنزاعات ومنع نشوبها وصنع السلام وحفظه وبنائه والحفاظ عليه؛ ومن أجل تعزيز الاتساق والفعالية فيما تبذله المنظّمتان من جهود. وهو يرحّب في هذا الصدد بمبادرات التعاون القوية القائمة بالفعل بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

”ويُحيط مجلس الأمن علماً بنتائج الاجتماعات العامة المعقودة بشأن التعاون بين أمانتي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة التابعة لهما، وآخرها الاجتماع الذي عُقد في جنيف في شهر تموز/يوليه ٢٠١٨.

”ويُشجّع مجلس الأمن على عقد اجتماع سنوي غير رسمي بين أعضائه وأعضاء مجلس جامعة الدول العربية؛ وكذلك على النّظر في اقتراح مجلس وزراء جامعة الدول العربية الداعي إلى إنشاء إطار تشاوري بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة من أجل تعزيز التعاون على حفظ السلم والأمن في المنطقة العربية.

”ويُؤكد مجلس الأمن على أهمية تكثيف التّنسيق، حسب الاقتضاء، بين جامعة الدول العربية والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة في التّعامل مع الأزمات القائمة حاليا في المنطقة العربية، وذلك بغية اكتساب فهم أشمل للأزمة في المنطقة، وتعزيز قدرة المنظمتيْن على إيجاد حلول فعالة من خلال العمل المشترك عند الاقتضاء. ويؤكّد مجلس الأمن أيضًا على أهمية التعاون والتنسيق ثلاثيا بين

الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية بشأن قضايا السلام والأمن الأقاليمية، وكذلك التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية الأخرى بشأن الحالات ذات الاهتمام المشترك؛

”ويُنوّه مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية للإسهام في المساعي الجماعية الرامية إلى تسوية النزاعات في المنطقة بالطرق السلمية، ويشجعها على مواصلة بذل هذه الجهود، مؤكّداً من جديد التزامه القوي بسيادة البلدان واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وبمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

”ويُثني مجلس الأمن على أعضاء جامعة الدول العربية لالتزامهم المتواصل بحفظ السلام وبناء السلام على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

”ويُرحّب مجلس الأمن بافتتاح مكتب الأمم المتحدة للاتّصال قريباً في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠١٩، ويشجّع الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية على الاستفادة القصوى من هذا المكتب لأجل تعزيز التعاون بين المنظمتين.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدّم عند الاقتضاء تقريراً عن سُبُل تعزيز العلاقات المؤسسية والتعاون بين المنظمتين.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2019/5.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.